

قراءة تحليلية مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2020)

An analytical comparative reading of the impact of the global financial crisis and the Corona pandemic on the exchange rate of the Algerian dinar during the period (2008-2020)

وردة شناقر¹، سوريّة زرقين²

¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

² جامعة عباس لغرور - خنشلة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/28

تاريخ الاستلام: 2022/07/24

ملخص:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح نسبيا يتأثر بمجريات المحيط الاقتصادي الدولي الذي عرف تغيرات هامة خلال (2008-2020) أهمها: الأزمة المالية العالمية 2008 و جائحة كورونا التي بدأت كأزمة صحية و سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، ويعتبر سعر الصرف من أكثر المتغيرات تأثرا بهذه الأزمات باعتباره عنصرا هاما في تحديد تدفقات التجارة الدولية، لذلك هدفت هذه الورقة البحثية إلى مقارنة بين تأثيرات كل من الأزمة المالية العالمية و جائحة كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري و انعكاس هذا الأخير على الميزان التجاري و القدرة الشرائية للمستهلك، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي و المقارن و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: - رغم اختلاف الأزميتين إلا أن هناك تأثيرا غير مباشر على انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري من خلال التأثير على متغيرات الميزان التجاري للدولة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، جائحة كورونا، سعر الصرف، ميزان تجاري، تضخم.

تصنيف JEL: XN2، O49، E32

Abstract:

The Algerian economy is considered a relatively open economy, that is affected by the events of the international economic environment, which has important changes during the period (2008-2020): the global financial crisis 2008 and the Corona pandemic, which started as a health crisis and quickly turned into an economic crisis, and the exchange rate is considered one of the variables most affected by these crises, as it is an important element in determining international trade flows, therefore this research paper aimed at a comparison between the effects of the global financial crisis 2008 and the Corona pandemic on the exchange rate of the Algerian dinar and the reflection of the latter on the trade balance and the consumer's purchasing power. Using the descriptive, analytical and comparative approach, the study found a set of results, the most important which are: - Although the two crises are different, there is an indirect effect on the decline of the exchange rate of Algerian dinar by affecting the components of the variables of the country's trade balance.

Keywords: the global financial crisis 2008, the Corona pandemic, exchange rate, trade balance, Inflation

Jel Classification Codes : E32, O49, XN2

1. مقدمة

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح نسبيا يتأثر بمجريات المحيط المالي الدولي وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف الذي يعتبر متغيرا هاما في تحديد تدفقات التجارة الدولية، خاصة و أن صادرات الجزائر المتمثلة في النفط تتأثر بالأحداث التي تجري في الأسواق الدولية، بالتالي فسعر صرف العملة المحلية يبقى رهين أسعار النفط الذي يؤثر بدوره في الواردات، بالتالي التأثير في الميزان التجاري الذي هو جزء من ميزان المدفوعات للدولة.

و خلال الفترة (2008-2020) عرفت الساحة الاقتصادية الدولية تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 و جائحة كورونا الصحية.

فالأزمة المالية العالمية كانت متوقعة فكل المؤشرات الاقتصادية أشارت إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي منذ مطلع 2008، خصوصا الارتفاع المطرد لأسعار البترول وتكرار الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم خصوصا في البلدان المصدرة للبترول والتي ارتفعت فيها الاحتياطات النقدية الأجنبية مع الافتقار إلى السياسات الاقتصادية المناسبة، و أزمة 2008 على فداحتها هي أزمة مصرفية بسبب ديون الرهون العقارية المتعثرة، ولكن جائحة كورونا التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي حاليًا أقوى وأوسع نطاقًا لأنها في غضون عدة أسابيع فقط تسببت في إغلاق شبه تام لمختلف القطاعات الاقتصادية حول العالم بداية من التصنيع وانتهاءً بالخدمات، وهو ما تسبب في معاناة للاقتصاد العالمي لأول مرة بصدمة على جانبي العرض والطلب في الوقت ذاته.

فحسب منظمة الأونكتاد كان الخبراء يتفحصون أية صدمات محتملة تلوح في الأفق نظرا للهشاشة المالية التي ظلت دون معالجة منذ أزمة عام 2008 واستمرار ضعف الطلب، إلا أن أحدا لم يتوقع ما يحدث الآن، و في مؤتمر عقده منظمة الصحة العالمية في بداية أبريل، قالت المديرية الإدارية لصندوق النقد الدولي إن الأزمة الحالية لا مثيل لها، مشيرة إلى أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يراقب فيها الصندوق الاقتصاد العالمي بينما يقترب من طريق مسدود. فالأزمة الحالية أسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية 2008. لذلك جاءت هذه الورقة لتقوم بالمقارنة بين تأثيرات كل من الأزمة المالية العالمية 2008 و جائحة كورونا الصحية على سعر صرف الدينار الجزائري .

-إشكالية الدراسة-

تحاول هذه الدراسة إيجاد إجابة للسؤال التالي: ما هي أهم تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008 و جائحة كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري؟

-فرضيات الدراسة-

- كان للأزميتين تأثيرا غير مباشر على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال تغيرات أسعار النفط من جهة، و تغيرات أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية من جهة أخرى؛.

- كان لتغيرات أسعار النفط نفس التأثير على سعر صرف الدينار الجزائري سواء بالارتفاع أو الانخفاض؛

- أثرت التخفيضات المتتالية للدينار على تزايد معدلات التضخم في الجزائر.

-هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين تأثيرات كل من الأزمة المالية العالمية و جائحة كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري و انعكاس هذا الأخير على الميزان التجاري و القدرة الشرائية للمستهلك .

-منهجية الدراسة

إن تعدد الجوانب المتعلقة بالإشكالية أدى إلى استخدام منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي عند استعراض المقاربات النظرية لسعر الصرف، الأزمة المالية العالمية و جائحة كورونا، و المنهج المقارن في دراسة آثار كلا الأزميتين على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2020).

-تقسيمات الدراسة

الإجابة على التساؤل الرئيسي استلزمت تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث يتناول المحور الأول المقاربة النظرية لسعر الصرف، أما المحور الثاني فيتطرق إلى دراسة الأزمة المالية العالمية و جائحة كورونا، و المحور الثالث والأخير فيتناول علاقة انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري و القدرة الشرائية للمستهلك.

2. مفهوم سعر الصرف

تنفرد كل دولة بعملة نقدية خاصة بما تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة السلع و الخدمات المعروضة محليا، و يشمل ذلك أيضا العملات الأجنبية الأخرى، و بذلك يعتبر سعر الصرف ثمن كباقي الأثمان يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب، و قد تناول هذا المحور مفهومه من خلال تعريفه و أنواعه، إضافة إلى أهميته الاقتصادية.

1.2. تعريف سعر الصرف

يعرف بأنه "قيمة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية أو أنه قيمة وحدة واحدة من عملة أجنبية مقابل وحدات من عملة وطنية". (هوشيار معروف، 2006، ص 281)

هذا التعريف ينظر لسعر الصرف من زاويتين زاوية الصادرات و زاوية الواردات، فالصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية و تزيد من عرض العملة الأجنبية في السوق المحلي، أما الواردات فتزيد من الطلب على العملة الأجنبية .

كما عرف بأنه " عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية لأنه يعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض و الطلب." (عبد الحميد مبارك، محمود يونس، 1996، ص 163)

و عرف أيضا بأنه "مبلغ من العملة المحلية الذي يتعين دفعه لاختيار وحدة من العملة الأجنبية" (Paul)

R.Krugman, Maurice Obstfeld, s.d. s.d.)

و بالنظر إلى كلا التعريفين فان سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية و ما يعادلها من عملة أجنبية فهو يعتبر العملات الأجنبية كسلع يتم تبادلها حسب ظروف العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي .

2.2. أنواع سعر الصرف :

عادة ما يتم التمييز بين أنواع سعر الصرف التالية:

2-2-1- سعر الصرف الاسمي

"هو السعر النسبي لعمليتي بلدين للسلع القابلة للتداول إلى السلع غير القابلة للتداول " (Maya Kanodia s.d.) ، و بذلك فهو يعتبر مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر و يتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية،فعلى سبيل المثال:

إذا كان سعر الصرف هو 1 دولار = 200 دينار جزائري ، فيمكن للأمريكي استبدال دولار واحد مقابل 200 دينار جزائري في السوق العالمية، وبالمثل يمكن للجزائري استبدال 200 دينار جزائري للحصول على دولار واحد، وهذا يعني أن أي زيادة في الدولار تؤدي إلى انخفاض الدينار الجزائري.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى (عبد المجيد قدي 2005، ص104): **سعر صرف رسمي**: أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، و**سعر صوف موازي**: وهو المعمول به في الأسواق الموازية وهذا ما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2-2-2- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.

و يعتبر نموذج سعر الصرف المتعدد (Miltilateral exchange rate model) (MERM) من بين أهم تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي و الذي يعرف على أنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في الميزان التجاري لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة ، و هذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، و هناك ثلاث عناصر يجب الإحاطة بها لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه و هي: (عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي 2011، ص31)

-درجة التكيف في التكاليف و الأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف؛

-مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية؛

-سياسات الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

2-2-3- سعر الصرف الحقيقي

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه السعر النسبي المحلي للسلع القابلة للإتجار (pT) إلى السلع غير القابلة للتداول (PN)، و هذا المفهوم له دافعين: (علي بن قدور، بن بوزيان محمد 2013، ص164)

-الدافع الأول: يقدم مؤشرا لقياس درجة تنافسية البلد في الأسواق الدولية بافتراض ثبات الأسعار الأجنبية و سوف يعكس ارتفاع أو انخفاض قيمة سعر الصرف الاسمي أو انخفاض أو ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي و منه ارتفاع أو انخفاض في التكلفة الداخلية لإنتاج السلع القابلة للتداول (pT) و منه تحسن أو تدهور في القدرة التنافسية للبلد محل الدراسة؛

- الدافع الثاني: يقدم مؤشرا داخليا لقياس تغير الحوافز بين مختلف القطاعات، و من ثم فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد مؤشرا للارتفاع النسبي لأسعار السلع القابلة للتداول (pT)

أما التعريف الأكثر شيوعاً للسعر الحقيقي هو سعر الصرف الاسمي الذي يقيس أساسا مستويات الأسعار الوطنية النسبية بين البلد (Bill Z. YangTong Zeng 2014,p48)، يتم تعديله حسب مستويات الأسعار أي هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية و ربطها بمستويات الأسعار المحلية و يكتب بالمعادلة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي. (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

$TCR=TCN.(IPloc/IPetr)$

حيث :

IPloc:مؤشر الأسعار المحلية للسلع القابلة للتداول

IPetr:مؤشر الأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول.

2-3-أهمية سعر الصرف

تتمثل أهمية سعر الصرف في كونه يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة في التوازن الداخلي و الخارجي، إذ يتحقق التوازن الداخلي باستقرار الأسعار و الأجور و العمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات، أما الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف فيتمثل في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى. (سمير فخري نعمة 2011، ص ص 16-17)

3. مفهوم الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا

يتناول هذا المحور مقارنة نظرية لكل من الأزمة المالية العالمية، و جائحة كورونا التي بدأت كأزمة صحية و سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، من خلال تحليل أسباب و تداعيات كل منهما على الاقتصاد العالمي.

1.3 الأزمة المالية العالمية 2008

انفجرت الأزمة في سبتمبر 2008 والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير 1929، في الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان مؤسسة الإخوة ليمان عن إفلاسها وقد وصل عدد البنوك المنهارة خلال هذه السنة (2008) 19 بنكا، كما امتدت الأزمة إلى باقي دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية، الآسيوية، الخليجية والدول النامية، نتيجة الانفتاح الاقتصادي، وعودة المعاملات المالية والاقتصادية، مما أدى إلى سرعة انتقال عدوى هذه الأزمة.

2.3 - أسبابها

3-2-1- الأسباب المباشرة

ترجع الأسباب المباشرة لهذه الأزمة إلى: (منتظر فاضل، ندوة هلال 2011، ص ص 17-22)

- التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر؛
- توريق القروض العقارية: حيث تم خلال الفترة (2001-2006) تحويل ما بين 06% إلى 80% من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق المالية؛
- ارتفاع حالات التأخر عن السداد وانفجار فقاعة المساكن بسبب ارتفاع أسعارها وأسعار البترول في العالم مما أدى إلى رفع سعر الفائدة الذي أدى إلى زيادة حالات التخلف عن السداد؛
- كل هذه العوامل أدت إلى تراجع كبير في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على مستوى الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الرئيسية الأخرى في العالم.

3-2-2- الأسباب غير المباشرة

تتمثل الأسباب غير المباشرة للأزمة فيما يلي: (يوسف أبو فارة 2011)

- انتقال معظم اقتصاد العالم إلى اقتصاد السوق الذي أهم مرتكزاته الربح المادي؛
- الفائض الكبير من السيولة لدى القطاع المصرفي و البحث عن فرص لتحقيق أقصى ربح من الاستثمار؛
- تساهل و غض النظر عن موقف المقترض حول مقدرته على سداد القرض و الشك في موقفه المالي و مقدار دخله؛
- المضاربة لضمان عدم تعرضهم للخسارة و في الأغلب سندات من الدرجة الأولى لصناديق استثمارية، أما السندات الأخرى فتباع إلى كبار موظفي بنوك الاستثمار و يحصلون على أرباح عالية من خلال دفع شركات التأمين مبالغ التعويض؛
- كثرة الخداع والحيل المحاسبية لإخفاء القروض العقارية الرديئة لصالح مديري بعض البنوك و إخفاء الديون المعدومة؛
- نشوء أزمة انكماش في الائتمان و فشل محاولات ضخ الأموال لإنقاذ المؤسسات؛
- سمحت الحكومة الأمريكية بفتح مجال الاستثمار لشركاتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية و فتح تسهيلات للمستثمرين الأمريكيين كالإعفاء الضريبي مما ساهم في خروج الأموال؛
- العمل في اقتصاد نقدي ليس له علاقة بالاقتصاد الحقيقي يرتكز على المضاربة ولا تعد الأرباح الناتجة فيه عن زيادة في الإنتاج و لا يوجد تأثير للمضاعف؛
- توظيف الأموال في الأسواق الأمريكية عن طريق القمار كما حدث في عام 2000 عندما انهار مؤشر التكنولوجيا المتطورة (ناسداك) على أساس التلاعب في سجل الحسابات أو التوقعات الوهمية لقدرة الأنترنت في إحداث نمو اقتصادي؛

- سياسة العوامة و حرية التجارة جعلت مالكي الأسهم في البنوك الأمريكية يتوزعون في أنحاء العالم و أن إفلاس هذه البنوك سيؤدي إلى خسارة الاستثمارات في أسواق ناشئة أو دولية؛

- تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي و ذلك بتلاعب كبار المستثمرين و الأثرياء من خلال إنشاء صناديق أطلق عليها (صناديق التحوط) التي كانت غير مسجلة و لا تخضع للرقابة و تعتبر ذات مكسب كبير (مالكة الكون) فقد كانت تسيطر على ثلث مداوات الأسهم و قيمة أصولها 2 ترليون دولار؛

- الإنفاق العسكري الأمريكي لتمويل حربه في العراق و أفغانستان و الذي قدر بحوالي 800 مليار دولار ، إذ أن القدرة الانفاقية لا تنمو في اتجاه تحسين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصناعة الأمريكية في الأسواق الخارجية و تراكم العجز في الميزان التجاري الأمر الذي أضعف الثقة بالاقتصاد الأمريكي؛

- انتقال الرأسمالية من مراحل الإنتاجية الخدمية إلى مرحلة الرأسمالية الاستهلاكية العالمية و تضخم أرباح القطاع المالي و ابتعاده عن القطاع الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد بحيث أدى إلى ما يسمى ب (نظرية الهرم المقلوب) الذي يمتاز بعدم الاستقرار.

3-3- تداعياتها على الاقتصاد العالمي

ظهرت تداعيات هذه الأزمة خلال الربع الأخير من سنة 2008 ، وتمثلت أهم تداعياتها على الاقتصاد العالمي

-إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات العقارية و شركات التأمين ؛

- عدم الاستقرار و التذبذب في الأسواق المالية العالمية ، حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار ، مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية؛

- **الدول الأوروبية:** فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا ، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل "سمينز" و " ميشلان" إشارات تحذيرية عن تأثير الأزمة الأمريكية عليها ، و تكبدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة مثل مثل شركة " بي أم دبليو" لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت ب 236 مليون دولار؛ (عبد الرحمان تيشوري 2011)

-**الدول النامية:** فقد أثرت هذه الأزمة على حجم المعونات الإنمائية الرسمية المتمثلة في القروض الحكومية و متعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبيا ،فتنتيجة للاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد العالمي و ما اقترنت به من تضخم عالمي و ركود اقتصادي و بطالة متزايدة و حروب تجارية ،عمدت الدول المانحة لتلك المعونات إلى تقليص الموارد التي تخصصها للبلدان المتخلفة، الأمر الذي كان له أثر بالغ على تمويل التنمية و تمويل العجز في موازين مدفوعاتها، و بالتالي اضطرارها إلى زيادة اعتمادها على وسائل التمويل الخارجية (البنوك التجارية و تسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية هذا ما أدى إلى ارتفاع الأقساط و الفوائد التي أصبحت تلتهم نسبة هامة من إجمالي الصادرات للبلدان المدينة؛

-**الدول العربية:** فبعد أن شهدت طفرة بترولية خلال الفترة (2002-2008)، التي كان لها أثر إيجابي على دخول الدول العربية المصدرة للنفط، وبشكل خاص دول الخليج نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي التي أدت إلى زيادة السيولة ، ووصلت معدلات النمو إلى

حوالي 10 بالمائة في دول الخليج و حوالي 6 بالمائة في الدول العربية الأخرى ما نتج عنه زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني و إنشاء مشاريع ضخمة و التنوع في الصناعات و خلق فرص العمل و زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي. (UNDP, 2009)

إلا أن الدول العربية تفاجأت بالأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 و حدث انخفاض كبير في النفط و الغذاء و التمويل، و أثر ذلك على الدول العربية التي تضع خطط استثمار طموحة و خطط اقتصادية خلال فترة الازدهار أما الدول العربية الأخرى فقد واجهت الأزمة بعد فترة طويلة من الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي ، بالإضافة إلى التحرير الاقتصادي و التجاري و الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد. (خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري 2010، ص 13)

4. جائحة كورونا

1.4. تعريفها

بداية ظهور الفايروس كان شهر ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية، علمياً يعتبر هذا الفايروس الأحدث و الأخطر ضمن سلالة فيروسات كورونا التي ظهرت أول أنواعها خلال الفترة (2002-2003)، وسمي بوباء متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (SARS)، وفي 2012 انتشرت السلالة الثانية منها وسميت بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، (MERS) و تُعدّ فيروسات الكورونا حيوانية المنشأ، وهي قادرة على الانتقال من الحيوان إلى الإنسان ومن ثم تنتقل العدوى من إنسان إلى آخر، وقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية (كوفيد 19) جائحة وبالتالي فهو يختلف عن البوباء فالوباء قد يكون انتشاره في منطقة جغرافية كبيرة ومحصورة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول، أما الجائحة فتعني انتشاراً عالمياً للمرض شاملاً عدداً غير قليل من الدول، وهو ما يشهده العالم الآن (دلين سردار النوري، 2020)، وقال كلاوديو جاليميرتي، رئيس قسم الطلب والتكرير والزراعة في شركة S&P Global Platts كان هذا هو الخوف طوال الوقت، من عدم احتواء الفيروس في الصين، وهناك مدن بأكملها، وفي بعض الحالات، مناطق مغلقة. عندما تبدأ في الإغلاق، يعمل الناس من المنزل، وتغلق المصانع، ولا يسافر الناس. سيكون التأثير على النفط سيئ للغاية.

و أشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2% لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافاً لما كان متوقعا سبتمبر 2019، أي إن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

2.4. تطور أعداد المصابين في العالم

تكمن خطورة الفيروس في أنه أخذ منحنا تصاعدياً بالأضعاف المضاعفة إذ بلغ عدد المصابين 90.327.622 مليون مصاب نهاية سنة 2020 و 1935951 حالة وفاة عبر العالم و يبين الجدول التالي أعداد المصابين و الحالات اليومية لعينة مختارة من الأيام لسنة 2020 :

جدول رقم (01): تطور عدد الاصابات بفيروس Covid-19 و الحالات اليومية للسداسي الأول 2020

التاريخ	الإصابات	الحالات اليومية
2020/01/31	9.927	1.693
2020/02/10	12038	2111
2020/02/15	69030	2145
2020/02/29	86011	1899
2020/03/01	88369	2358
2020/03/11	125870	7264
2020/03/31	857026	75093
2020/04/01	931222	74956
2020/04/15	2041155	80644
2020/04/30	3249468	85101
2020/05/01	3337821	88353
2020/05/15	4539477	99185
2020/05/31	6166995	106733
2020/06/01	6266209	99214
2020/06/15	8019408	118484
2020/06/30	10.510.000	163.973

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على: - منظمة الصحة العالمية 30 جوان 2020

- نافذ فايز المرش، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي و العملة، العدد 03، المجلد 03، 2020، ص 05

3.4. تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

تنعكس الآثار الاقتصادية للوباء من خلال ثلاث قنوات تجارية هي: (خالد عبيد أحمد، قرارة سامية 2020، ص 66)

1.3.4 القناة الأولى: الانعكاس المباشر من خلال سلاسل التوريد حيث ينتشر النشاط الاقتصادي المنخفض من منتجي السلع الوسيطة إلى منتجي السلع النهائية؛

2.3.4 القناة الثانية: الانعكاس نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يقلل الطلب على السلع بشكل عام بما في ذلك الواردات؛

3.3.4 القناة الثالثة: الانعكاس من خلال انخفاض التجارة مع مصدري السلع الأساسية الذين يزودون المنتجين مما يقلل بدوره من وارداتهم، و يؤثر سلبا على التجارة و النشاط الاقتصادي للمصدرين، و حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فسيكون التأثير الأكبر لقيود الاحتواء على كل من:

- عمليات الإغلاق في العالم ستؤدي إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20-25% لكل شهر توقف و تقليل الناتج الاقتصادي للاقتصاديات الناشئة و الرائدة بنسبة 15% أو أكثر كما قد تشهد الاقتصاديات الناشئة الأخرى انخفاضاً في الناتج بنسبة 25%؛

-تجار التجزئة و الجملة و على الخدمات المهنية و العقارية بالرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين البلدان؛

- تتأثر البلدان المعتمدة على السياحة بشكل أكبر في حين أن البلدان ذات القطاعات الزراعية و التعدينية الكبيرة يمكن أن تتعرض لتأثيرات أقل حدة، إذ من المرجح أن تتباين التأثيرات الاقتصادية عبر البلدان لتعكس الاختلافات في توقيت و درجة تدابير الاحتواء.

4.4. أثر جائحة كورونا على الأسواق العالمية

1.4.4. أسواق النفط

أثر فيروس كورونا بشكل كبير على الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم و خاصة الصين التي تعد المصدر الأول للنفط الخام حيث تستهلك حوالي 10 ملايين برميل يوميا ، و نتيجة لذلك انخفض النفط إلى مستويات قياسية حيث وصل الخام الأمريكي إلى دون الصفر (-37 دولار) في أسوأ أداء تاريخي له ، كما انخفض البرنت إلى 21 دولار أمريكي لعدة أسباب أبرزها زيادة العرض و نقص الطلب نتيجة تراجع الطلب على المحروقات و تراجع عجلة الإنتاج العالمي و توقف الاقتصاديات الكبرى بفعل الجائحة ، و تحلي السماسرة عن عقود الصرف الآجلة (نافذ فايز الهرش 2020، ص 09) ، فتراجعت الأسهم لعمالقة النفط مثل إكسون وشيفرون، في حين يواصل المنتجون الأصغر حجما الذين يعملون في منصات الحفر خفض الوظائف، ففي ولاية تكساس انخفض عدد الحفارات النشطة من 553 في 2018 إلى 398 في 2020، وفي الوقت نفسه تقريباً، فقدت صناعة النفط في ولاية تكساس حوالي 14000 وظيفة، حسبما قال كار إنغام، نائب الرئيس التنفيذي لتحالف منتجي الطاقة في تكساس، التي تضم حوالي 2600 عضو. (ساحلي مبروك، 2020)

2.4.4. الأسواق المالية

شهدت الأسواق المالية العالمية خسائر تاريخية في الثلاثي الأول من سنة 2020 الناجمة عن عمليات بيع مكثفة مرتبطة بانتشار جائحة كورونا و ذلك بالتأثير المباشر السلبي على معنويات المستثمرين و هو ما دفعهم إلى التوجه نحو الاستثمارات الآمنة كالذهب و سندات الخزينة ، و ذلك للتحوط في أوقات الأزمات ، و نتيجة للإجراءات الحكومية لردع الفيروس و زيادة النفقات لمواجهة و التشاؤم حول نجاعة هذه الإجراءات سجل مؤشر الخوف فيكس VIX أسوأ أداء له منذ فيفري 2018 فقد ارتفع هذا المؤشر بأعلى وتيرة ، و ذلك عندما فقد مؤشر داوجنز القياسي ألف نقطة في بضع دقائق ، مما أدى إلى حالة من الخوف لدى المستثمرين ، و قد تزامن ارتفاع مؤشر VIX مع موجة البيع الكبيرة في أسواق الأسهم الأمريكية إضافة إلى خسائر كبيرة شهدتها الأسهم الأوروبية (غربي حمزة ، بدروني عيسى 2020، ص 13) ، كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً في أسواق المال و هو الأسوأ منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008.

3.4.4. أسواق السلع الأولية

تعد جائحة كورونا هي آخر صدمة تلقتها أسواق السلع الأولية في تاريخها الطويل من الصدمات إذ أن الصدمات المتواصلة بشدة ("الدائمة") والأخرى قصيرة الأجل ("العابرة") قد أسهمت جميعها بشكل متساوٍ تقريباً في تقلب أسعار السلع الأولية، على الرغم من التنوع الكبير في تلك السلع، وتتسبب الصدمات الدائمة في معظم تقلبات أسعار السلع الزراعية بينما ترتبط الصدمات العابرة بشكل أكبر بأسعار السلع الصناعية. (البنك الدولي، 2020)

و قد أدت جائحة كورونا إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية المرتبطة بالأغذية و الصناعات الطبية و الأدوية و المعقمات بينما تراجع الطلب على المعادن و السلع المرتبطة بحركة النقل و الطيران بالتالي تراجعت أسعارها، بينما ارتفعت أسعار الذهب و سندات الخزينة بسبب لجوء المستثمرين إلى هذه الأصول المضمونة. (نافذ فايز الهرش 2020، ص 09)

5. دراسة تحليلية مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا على سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)

كان للأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا آثارا غير مباشرة على سعر صرف عملة الدينار الجزائري، و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تناول هذا المحور تطورات سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية تزامنا مع الأزميتين محل الدراسة، و مدى انعكاس الانخفاض المستمر لهذا الأخير على القدرة الشرائية للمستهلك.

1.5. تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2020)

يمكن توضيح تطورات سعر الصرف في هذه الفترة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2020)

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو
2001	77,2647	69,2002
2002	79,6850	75,3573
2003	77,3683	87,4644
2004	72,0653	89,6425
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953

102,2154	72,8537	2011
102,1627	77,5519	2012
105,4374	79,3809	2013
106,91	80,56	2014
111,44	100,46	2015
121,18	109,47	2016
125.32	110.96	2017
137.69	116.62	2018
160.41	132.22	2020

المصدر: بنك الجزائر 2020

يلاحظ من الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف سلسلة من الانخفاضات المتتالية في الألفية الثالثة حيث:

قام البنك المركزي في جانفي 2003 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في هذه السوق مقابل أبرز العملات الأجنبية، و بين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5 % . (شعيب بونوة، خياط رحيمة 2011، ص124)

و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3669 و 91.3211 بالنسبة للأورو، و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6459 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 69.3644 دج في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 95.0012 دج .

إن الانعكاسات التجارية للأزمة المالية 2008 دفعت السلطات النقدية الجزائرية نهاية 2008 إلى تخفيض قيمة العملة، فالانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الأولية و المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يشكل تهديدا لاحتياجات الصرف الجزائرية، فقد انخفضت أسعار التجهيزات و سلع الاستهلاك الوسيطة و النهائية بحوالي 25 % أو أكثر بالنسبة لبعض المنتجات، و لمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي على هذه الأخيرة بادرت السلطات النقدية بداية من 15 ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20 % فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي (70-73) دج بعدما كان يقارب (60-63) دج في وقت قفز فيه الأورو إلى ما فوق 100 دج بعد أن كان يقارب 80 دج. (بولويز عبد الوافي، قط سليم 2017، ص121)

أما الفترة الممتدة ما بين (2010-2020) فقد شهدت انخفاضا شديدا في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية، فقد انخفض من 74.4 دينار جزائري مقابل 01 دولار سنة 2010 و 93 دج مقابل 01 أورو إلى 132.22 دج لكل دولار و 160.41 دينار لكل أورو سنة 2020 (Bank of Algeria 2020)، و قد كان لأسعار النفط سببا رئيسيا في هذا الانخفاض، فارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2010-2014) ساهم في توفر الكتلة النقدية مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الأمر الذي أدى ارتفاع معدل التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية، أما عند انخفاض هذه الأخيرة فقد أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات التي كان لها تأثير

مباشر على الناتج المحلي الإجمالي للدولة مما أدى إلى انخفاض أكبر في قيمة الدينار الجزائري ليستمر هذا الانخفاض سنة 2020 بسبب جائحة كورونا و ما خلفته من انخفاض في أسعار النفط بسبب ركود الاقتصاد العالمي .

وأمام اختيار قيمة سعر صرف الدينار يتجه البنك المركزي إلى تعويم مركزي للعملة الوطنية، بهدف حماية احتياط الصرف من التآكل، وامتصاص نسبة التضخم المتوقع أن تصل إلى نسبة أربعة في المائة، ، إذ من المتوقع أن يصل صرف الدينار مقابل الدولار إلى 142 دينارًا لسنة 2021، و149 دينارًا لسنة 2022 و156 سنة 2023. (عمار لشموت 2020)

2.5. تركيبة الميزان التجاري و علاقتها بتخفيض سعر صرف الدينار

يتسم هيكل الميزان التجاري الجزائري بالتركيز السلبي، فالصادرات تعتمد على عائد المحروقات بنسبة 91.7 % خلال السداسي الأول من 2020 مقابل 98.4% سنة 2011 (الديوان الوطني للإحصائيات 2021)، و لكن الاعتماد على قطاع المحروقات فقط يجعل الاقتصاد الوطني هشاً على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة و قابلة للنفاذ و تصديرها بهذا الحجم، دون الجدوية في تطبيق خطط التنمية و عدم تنوع مصادر الدخل الوطني يجعل العملة الوطنية رهينة لظروف السوق النفطية العالمية .

كما أن العجز التجاري للدولة و الذي يحدث عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدولة الأجنبية، و الجدول التالي يوضح التباين في رصيد الميزان التجاري للدولة خلال الأزميتين فخلال الفترة من (2008-2014) عرف رصيد الميزان التجاري ارتفاعاً مطرداً رغم انخفاض قيمة الدولار بسبب الأزمة المالية العالمية إلا أن أسعار النفط ظلت مرتفعة فقد بلغ سنة 2008 حوالي 39819 مليون دولار مما تسبب في ارتفاع الصادرات بقيمة 79298 مليون دولار مقابل 39479 مليون دولار للواردات (المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك، 2020) ، أما في الفترة (2015-2020) فقد عرف عجزاً بسبب انخفاض أسعار المحروقات من جهة و جائحة كورونا من جهة أخرى .

جدول رقم (03) تطور تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2020) الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	صادرات المحروقات	خارج	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2011	85.4		5198.3	5283.7	3442.5	1841.2
2012	85.8		5454.1	5539.8	3907.1	1632.7
2013	79		4978.3	5057.3	4368.5	688.8
2014	126.9		4684.1	4811.1	4719.7	91.4
2015	135.5		3258.1	3393.6	5193.5	-1799.9
2016	154.1		3045.8	3199.9	5154.8	-1954.9
2017	151.8		3681.1	3832.9	5111.3	-1278.4
2018	263.8		4548.7	4812.5	5403.2	-590.7
2019	247.7		3958	4205.7	5005.3	-799.6
S1 2020	113		1252	1365	2128.4	-763.4

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2021 ONS

يلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة (2011-2012) عرفت الميزان التجاري انخفاضاً تدريجياً في الفائض رغم زيادة الصادرات و ارتفاع أسعار المحروقات و هذا راجع إلى زيادة الواردات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية للسلع الأساسية في الأسواق العالمية بسبب الأزمة

المالية العالمية و ما خلفته من انخفاض في قيمة الدولار من جهة و الكوارث الطبيعية في الدول المصدرة لهذه السلع من جهة أخرى، و رغم الفائض الذي حققه الميزان التجاري إلا أن سعر صرف الدينار استمر في الانخفاض بسبب زيادة المعروض النقدي، أما (2015-2020) الميزان التجاري الجزائري حقق عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية نهاية سنة 2014، حيث انخفض سعر البرميل من النفط إلى 27 دولار سنة 2016 مقابل، 30 دولارا للبرميل سنة 2015، وهو أدنى مستوى منذ 12 عام. مما أدى إلى تخفيض إنتاجه سنة 2017 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره إلى 55 دولار و يظهر ذلك في زيادة صادرات المحروقات سنتي 2017 و 2018 أما الفترة (2019-2020) فقد عاودت صادرات المحروقات انخفاضها بسبب ركود الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا و انخفاض الطلب العالمي .

و ما يلاحظ من الجدول أيضا هو هامشية الصادرات خارج المحروقات فهي لم تتجاوز 3000 مليار دينار ، لتعرف انخفاضا كبيرا خلال السداسي الأول من سنة 2020 بمبلغ 113 مليار دينار بسبب جائحة كورونا ، فقد قامت الحكومة بمنع تصدير العديد من المنتجات و تسويقها محليا و شملت: الدقيق، العجائن الغذائية، السكر، الثوم، زيوت الصوجا، بالإضافة إلى الأقنعة الصحية والصابون المستعمل في غسل اليدين. السميد بأنواعه و الفرينة، والعجائن الغذائية بما فيها المعكرونة .

إن هذا انخفاض في قيمة الصادرات أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض في قيمة العملة، الأمر الذي انعكس على تزايد قيمة الواردات فقد ارتفعت من 5193.5 مليار دينار سنة 2015 إلى 5403.2 مليار دينار سنة 2018 لتتنخفض في السداسي الأول من سنة 2020 إلى 3200 مليون دولار نتيجة لانخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية بسبب الجائحة.

3.5. أثر انخفاض سعر صرف الدينار على القدرة الشرائية للمستهلك

تلعب اعتبارات العملة دوراً في تحديد القدرة الشرائية لها، حيث يؤدي التقلب المستمر في أسعار صرف العملات إلى تغيير في القوة الشرائية وينعكس تراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية سلبا على الأسعار في السوق المحلية، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل مباشر، كما ترتفع أسعار السلع المصنعة محليا التي تستعمل مدخلات مستوردة في إنتاجها (مواد أولية، سلع وسيطة، تجهيزات وغيرها)، و بالتالي تقلص القوة الشرائية التي ستساهم بدورها في التضخم.

و أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في الجزائر يكمن في التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأميركي وباقي العملات الدولية، بسبب تراجع الاحتياطي النقدي الموجود في حوزة البنك المركزي، إذ تراجع هذا الأخير من 143.11 مليار دولار سنة 2008 و 189 مليار دولار سنة 2013 (بليقوس عبد القادر، زايري بلقاسم 2018، ص04) إلى 72.6 مليار دولار سنة 2019 و أقل من 57 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2020. (Bank of Algeria 2020)

جدول رقم (04) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)

السنة	معدل التضخم
2008	4.86
2009	5.74
2010	3.91

4.52	2011
8.98	2012
3.26	2013
2.91	2014
4.04	2015
6.70	2016
5.9	2017
4.3	2018
02	2019
2.2	2020

المصدر: بنك الجزائر 2020 على الموقع الإلكتروني : www.bank-of-algeria.dz

يلاحظ من الجدول أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة محل الدراسة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية و جائحة كورونا فقد عرفت الفترة (2008-2012) ارتفاعا متزايدا في معدلات التضخم و يعود هذا الارتفاع إلى التضخم المستورد المتصل بارتفاع أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية، الأمر الذي تطلب تدخل الدولة لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية ، ورغم ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة إلا أن التضخم في ارتفاع موازاة مع ذلك بسبب سياسة المتبعة في زيادة الأجور للقطاع العام التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع دون مقابل إنتاجي. (حسان بخيت 2019، ص228)

أما خلال الفترة (2013-2014) فقد انخفض معدل التضخم و تراوح بين 2.26 و 2.96 % موازاة مع انخفاض المعروض النقدي في الاقتصاد، ليعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (2015-2017) نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة و الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية من جهة أخرى.

أما الفترة (2018-2020) فقد عرف التضخم انخفاضا فقد انخفض من 4.3 % إلى 2% سنة 2019 ليعرف ارتفاعا طفيفا بـ 0.2 % سنة 2020 رغم استمرار أسعار النفط في الانخفاض بسبب ركود الاقتصاد العالمي و تناقص الطلب على مواد الطاقة متأثرا بجائحة كورونا، و كذلك طبع حوالي 56 مليار دولار من النقود التي كان من المفترض أن تكون سببا في ارتفاع التضخم ، و لعل هذا الانخفاض يعود أساسا إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بسبب منع تصديرها ، خاصة المنتجات الفلاحية الطازجة، أما المنتجات الغذائية الصناعية فقد شهدت تباينا تنازليا معتدلا بلغ (-0.1%) ما بين 2019 و 2020، كما ارتفعت أسعار السلع المصنعة بنسبة 1.1%، بينما عرفت أسعار الخدمات ركودا بسبب جائحة كورونا و إجراءات الحجر الصحي.

6. الخلاصة:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة المقارنة بين أثر الأزمة المالية العالمية و جائحة كورونا الصحية على سعر صرف الدينار الجزائري و خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيمايلي:

- هناك اختلاف بين الأزميتين المالية 2008 و جائحة كورونا و يكمن هذا الاختلاف في النقاط التالية:

✓ الأزمة المالية العالمية كانت متوقعة أما جائحة كورونا فكانت فجائية بدأت كأزمة صحية و انتهت كأزمة اقتصادية؛

✓ حدث ركود في الاقتصاد العالمي بسبب الأزمات المالية و جائحة كورونا إلا أن هذه الأخيرة كانت أشد ضررا من الأزمة المالية العالمية 2008؛

✓ الأزمة المالية العالمية كانت أزمة طلب بدأت في الاقتصاد الأمريكي أما جائحة كورونا فبدأت في الصين و كانت أزمة طلب و عرض في آن واحد؛

✓ أزمة 2008 أزمة مصرفية بسبب ديون الرهون العقارية المتعثرة، ولكن الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي حاليًا أقوى وأوسع نطاقًا لأنها في غضون عدة أسابيع فقط تسببت في إغلاق شبه تام لمختلف القطاعات الاقتصادية حول العالم بداية من التصنيع وانتهاءً بالخدمات.

- هناك تأثيرا غير مباشر للتغيرات التي تحدث على الساحة الاقتصادية الدولية على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال التأثير على مكونات الميزان التجاري ؛

- انخفض سعر صرف الدينار الجزائري خلال الأزمات المالية العالمية في تخفيض قيمة الدولار الأمر الذي انعكس على انخفاض قيمة الصادرات رغم ارتفاع الطلب على مواد الطاقة في المدى القصير (2008-2013)، فانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي أدى بدوره إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل عملة الأورو فارتفعت قيمة الواردات، أما خلال جائحة كورونا فقد انخفض الطلب العالمي على مواد الطاقة بالإضافة إلى انخفاض التبادلات التجارية الدولية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الصادرات بقيمة أكبر من انخفاض قيمة الواردات .

-صادرات الجزائر خارج المحروقات هامشية و لم تتعدى 3000 مليار دينار بسبب الاعتماد على النفط و عدم تنوع الاقتصاد الجزائري.

-عرف التضخم ارتفاعا في فترات الأزمة المالية العالمية بسبب زيادة المعروض النقدي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات من جهة و ارتفاع أسعار المواد الأولية للسلع الأساسية من جهة أخرى، أما خلال جائحة كورونا فإن معدل التضخم عرف انخفاضا و هذا راجع لانخفاض أسعار المنتجات الفلاحية و ركود الخدمات.

الاقتراحات

- ضرورة تنوع الصادرات خارج المحروقات و إحلال الجباية العادية محل الجباية غير العادية ،حتى لا يبقى سعر صرف الدينار الجزائري رهين تقلبات أسعار المحروقات؛

- ضرورة تغيير عملة الصادرات المتمثلة في الدولار بالأورو الأوربي ،حتى لا يبقى الدينار الجزائري رهين لتقلبات الدولار و الأورو؛

- وضع استراتيجيات طويلة المدى بهدف إنشاء صناعات وطنية إستراتيجية تنافسية تتسم منتجاتها بالكفاءة العالية و الانتقال من الصناعات الإستخراجية إلى الصناعات التحويلية للتقليل من الواردات و تشجيع الصادرات؛

- التفكير الجدي في تغيير عملة الدينار و تسريع آليات مكافحة سوق الصرف الموازي ،و إقامة مكاتب صرف رسمية للعملات؛

- تسريع عمليات الإصلاح النقدي و المالي من أجل تقليص الاختلالات الداخلية و الخارجية و استقرار سعر صرف الدينار.

6. الإحالات والمراجع :

الكتب

- 1- سمير فخري نعمة، (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري، الأردن.
- 2- عبد المجيد قدي (2005): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر
- 3- عبد الحميد مبارك، محمود يونس (1996)، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، كلية التجارة، الدار الجامعية، القاهرة.
- 4- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي (2011)، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء ،عمان
- 5- هوشيار معروف (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر ، ط1 ، عمان .

المجلات

- 6- بلقيوس عبد القادر ، زايري بلقاسم . (2018) . أثر تعقيم الأصول الاحتياطية من الصرف الأجنبي على سياسة التوسع النقدي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19 ، المجلد 14.
- 7- بولويز عبد الوائي، قط سليم (2017)، ظاهرة التضخم بالجزائر و علاقتها بسعر صرف الدينار-دراسة تحليلية ،مجلة مقاربات العدد 30.
- 8- حسان بنحيت، (2019) ، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي ،سعر الصرف، و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 20، المجلد 15.
- 9- خالد عبيد أحمد، قرارة سامية، (2020) ، جائحة الفيروس التاجي (Covid-19) و انعكاساته على تقارير المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،العدد 03، المجلد 13.
- 10- شعيب بونوة، خياط رحيمة (2011)، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الانسانية و الاجتماعية ،عدد 05
- 11 -علي بن قدور، بن بوزيان محمد (2013)، قياس سعر الصرف التوازي للدينار الجزائري بتطبيق منهجية ال BEER ،مجلة دفاتر، العدد 09 .
- 12- غربي حمزة ، بدروني عيسى . (2020). أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية -دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات بعض البورصات العالمية -. مجلة التكامل الاقتصادي ، 08 (02).
- 13- منتظر فاضل، ندوة هلال . (2011) . تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، الأسباب و الآثار، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 19.
- 14- نافذ فايز المرش . (2020). أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي . مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، العدد 13 ، المجلد 03.

المداخلات

- 15- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، (2010) ، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية و دور الفكر الاقتصادي الاسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي .

المواقع الالكترونية

16- البنك الدولي. (2020 ,10 22). تأثير جائحة كورونا على أسواق السلع الأولية، <https://www.albankaldawli.org>

17- الديوان الوطني للإحصائيات. (2021 ,01). إحصائيات التجارة الخارجية، www.ons.dz

18- دليان سردار النوري. (2020 ,04 18). كورونا المستجد (كوفيد 19) بين مفهوم الجائحة و الحرب البيولوجية و تداعيتها على الأمن الدولي، <http://www.Turkpress.co/node/70683>

19- ساحلي مبروك. (2020, 04 18). انخيار أسعار النفط الاسباب و التداعيات، مركز البيان للدراسات و التخطيط، <https://www.bayancenter.org/2020/04/5847/>

20- عبد الرحمان تيشوري. (2011). آثار الأزمة المالية العالمية على عملات و اقتصاديات الدول النامية www.ahewar.org

21- عمار لشموت، (2020 ,11 21)، الحصيلة الاقتصادية لسنة 2020، <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>

22- يوسف أبو فارة، (2011). قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، جامعة القدس المفتوحة : <https://www.qou.edu>

المراجع باللغة الأجنبية

Journal

23-Bill Z. YangTong Zeng (2014),A Note on the Real Currency Exchange Rate: Definitions and Implications, Journal of International Business and Economics, Vol. 2, No.4.

Rapport

24-Bank of Algeria. (2020). Algeria.

25-UNDP . (2009.). “Arab Human Development Report: Challenges to Economic Security”

Web sites

26-Paul R.Krugman,Maurice Obstfeld, International EconomicsTHEORY&POLICY,Seventh Edition, https://eml.berkeley.edu/~obstfeld/182_sp06/c13.pdf (504/12/2019)

27-Maya Kanodia,Nominal and Real Exchange Rates of an open Economy (with Formula), Article <http://www.economicdiscussion.net/>